

Distr.: Limited
7 December 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السادسة والعشرون المستأنفة

فيينا، ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

مشروع التقرير

المقرر: رولاند زيغر (ألمانيا)

إضافة

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية

١- نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، أثناء الجلسة الأولى من دورتها السادسة والعشرين المستأنفة، التي عقدها بالاشتراك مع لجنة المخدرات في دورتها الستين المستأنفة، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والجلسة الثانية التي عقدها في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في البند ٣ من جدول الأعمال، ونصه كما يلي:

"مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

"(أ) عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعته المالي؛

"(ب) التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛

"(ج) أساليب عمل اللجنة؛

"(د) تكوين ملاك موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمسائل الأخرى ذات الصلة."

٣- وكان معروضاً على اللجنة للنظر في البند ٣ من جدول الأعمال ما يلي:



الرجاء إعادة استعمال الورق



(أ) مذكرة من الأمانة بشأن عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي (E/CN.7/2017/3/Add.2-E/CN.15/2017/3/Add.2)؛

(ب) تقرير المدير التنفيذي عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2017/12-E/CN.15/2017/14)؛

(ج) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2017/13-E/CN.15/2017/15)؛

(د) تقرير المدير التنفيذي عن التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي داخل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2017/14-E/CN.15/2017/16).

٣- وأدلى بكلمة استهلاكية مدير شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب). وألقى كلمة استهلاكية أيضاً المراقب عن مصر، بصفته أحد رئيسي الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي.

٤- وأدلى بكلمات افتتاحية ممثل جمهورية إيران الإسلامية (نيابةً عن مجموعة الـ٧٧ والصين)، والمراقبة عن أنغولا (نيابةً عن مجموعة الدول الأفريقية)، ومثله تايلند (نيابةً عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)، والمراقب عن الأرجنتين (نيابةً عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) والمراقبة عن إستونيا (نيابةً عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه). وتكلّم أيضاً ممثلو غواتيمالا، وإكوادور، واليابان، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، وشيلي، والمكسيك، وباكستان، وكولومبيا، والصين، والاتحاد الروسي.

٥- وتكلّم كذلك المراقبون عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، واندونيسيا وبيرو.

ألف - المداولات

٦- أعرب عدّة متكلّمين عن تقديرهم للفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي لدوره الهام وجهوده العظيمة في العمل على تعزيز الشفافية في المكتب وإخضاعه للمساءلة وتدعيم التعاون والثقة بينه وبين الدول الأعضاء. وأكّد عدّة متكلّمين على الأهمية الكبرى لبرامج المكتب القطرية والإقليمية والعالمية وشددوا على أن المساهمات المتنامية التي يحصل عليها المكتب من أجل تلك البرامج هي مؤشر واضح على الثقة بأهمية دوره كأداة يعول عليها لتوفير المساعدة التقنية، وهو الأمر الذي يتطلب أيضاً وجوداً ميدانياً مستقراً. وفي ذلك السياق، أكّد على أهمية تأمين قدر مناسب من الموارد والدعم لعمليات المكتب. وأشار إلى أن الفريق العامل يوفر منبراً مفيداً من أجل إجراء مشاورات واستعراضات منتظمة بشأن أمور شتى، بما يشمل المسائل المتعلقة بوضع برامج المكتب وتنفيذها

والمسائل المالية والإدارية وغيرها من المسائل. ورحب عدة متكلمين بتمديد ولاية الفريق العامل حتى عام ٢٠٢١ وأعربوا عن تقديرهم لرئيسه لما يضطلع به من أعمال هامة.

٧- وأعرب عدة متكلمين عن أسفهم لأن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لم تعرض على الدول الأعضاء قبل شهر من تقديمها إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وفقاً للمنصوص عليه في الفقرة ١٩ من قرار لجنة المخدرات ١٢/٥٨ وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/٢٤. وأكد عدة متكلمين على أنهم لم يتمكنوا من تقديم تعليقات مفيدة على الميزانية المدمجة قبل وضعها في صيغتها النهائية وتقديمها إلى اللجنة الاستشارية وأن تعليقاتهم التي قدمت أثناء اجتماعات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع الميزانية المالية لم تول الاعتبار المناسب. وطلبوا من المكتب أن يحرص على تقديم الميزانيات في دورات الميزانية المقبلة على نحو يتقيد تقيداً تاماً بالقرارات الصادرة في هذا الشأن وقبل ما لا يقل عن شهر واحد من عرضها على اللجنة الاستشارية من أجل ضمان إجراء مشاورات ومناقشات مسبقة بشأنها.

٨- وأعرب عدة متكلمين مجدداً عن أهمية توفير التمويل الكافي والمستقر والممكن التنبؤ به من أجل المكتب لعدة أغراض، من بينها ضمان استمرارية توفير المساعدة التقنية، ولا سيما للبلدان النامية، بناء على الطلب، واستدامة برامج المواضيع العالمية والإقليمية. وأكد على ضرورة أن يعمل المكتب على تعزيز فعالية برامجه وأنشطته في مجال المساعدة التقنية بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والاسترشاد بأرائها. كما أشار إلى أن المكتب ينبغي له أن يعقد مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك البلدان المستضيفة، قبل إجراء أي تغيير في وجوده الميداني.

٩- ودعا عدة متكلمين إلى زيادة المساهمات من أجل تمكين المكتب من النهوض بولاياته الأساسية وأعربوا عن القلق بشأن وضعه المالي، ولا سيما نقص التمويل العام الغرض، الذي قد يؤثر على قدرة المكتب على تقديم المساعدة التقنية والنهوض بوظائفه المعيارية. وأشار أحد المتكلمين إلى أن استخدام التمويل العام الغرض من أجل المكاتب الميدانية التي تعاني برامجهما من عجز ليس حلاً مستداماً وأعرب عن أسفه لأن الأمانة لم تزود الدول الأعضاء بتفاصيل عن إيرادات بعض المكاتب الميدانية ونفقاتها والاستراتيجيات اللازمة للتغلب على الصعوبات المالية.

١٠- وأعرب عدة متكلمين عن قلقهم البالغ بشأن التغيير المقترح في هيكل تمويل فرع البحوث وتحليل الاتجاهات وقسم العدالة. وأشار إلى أن عمل ذلك الفرع جزء جوهري من أنشطة المكتب ووظيفة أساسية تتطلب تمويلاً مستداماً من أجل ضمان استمراريته وحيدته. وسلط عدة متكلمين الضوء على أهمية ضمان تمويل الفرع في المستقبل وأشاروا إلى أن الفرع لا ينبغي أن يتأثر بالعجز في التمويل العام الغرض. وفيما يتعلق بأنشطة ذلك الفرع، أكد عدة متكلمين على الحاجة إلى التحاور والتشاور على نحو منتظم فيما بين الدول الأعضاء والمكتب بشأن أنشطة الفرع البحثية الجارية والمزمعة، التي ينبغي أن تستند إلى تكاليف وإرشادات سياسية من الهيئتين الإداريتين.

١١- وشجّع المكتب على أن يستعرض التوزيع المقترح لأموال تكاليف دعم البرامج بين الشعب وفيما بين المقر والمكاتب الميدانية، وكذلك تحويل الموارد المتبقية من تكاليف دعم البرامج إلى مقر المكتب بدلاً من استخدامها في المكاتب الميدانية التي تعاني من صعوبات مالية قصيرة

الأجل. وأشار في هذا الصدد أيضاً إلى أن هذا الاستعراض سوف يسمح للمكتب بأن يجرر بعضاً من الأموال العامة الغرض التي تخصص في الوقت الراهن للمكاتب الميدانية وتوجيهها إلى فرع البحوث وتحليل الاتجاهات.

١٢- ورأت متكلمة أنه على الرغم من أن نموذج استرداد كامل التكاليف سيكفل برامج عالية الجودة ومستقبلاً مالياً سليماً للمكاتب الميدانية، فإنه ينبغي للمكتب إجراء تقييم سليم له وتقديم تقارير بشأن تنفيذه. وأعرب متكلم آخر عن رأي مفاده أن عدداً متزايداً من البلدان النامية والمتوسطة الدخل كانت تقدم في الماضي القريب مساهمات مالية لعمل المكتب دعماً للأنشطة الجارية لديها، ولاحظ أن تكاليف الدعم البرنامجي والاسترداد الكامل للتكاليف مجتمعة، أصبحت مصدراً متزايداً للإيرادات لدى المكتب عن طريق تحويل جزء كبير من الموارد من تنفيذ البرامج إلى الدعم الإداري العام. وطلب إلى المكتب أن يقدم معلومات إضافية عن معايير الاستثناءات من معدل تكاليف دعم البرامج البالغ ١٣ في المائة، وهو معدل مرتفع جداً بالنسبة للبلدان المانحة النامية والمتوسطة الدخل، وأن يكفل أيضاً إعادة الإيرادات الناشئة، حسب الاقتضاء، مباشرة إلى المشاريع ذات الصلة.

١٣- وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، أشار إلى أنه ينبغي السعي إلى إدخال تحسينات في أربعة مجالات رئيسية هي: القيادة والكفاءة والمساءلة والأداء، وشجع المكتب على تنفيذ رؤية الأمين العام، مع اتخاذ خطوات أيضاً من أجل تحسين العمليات الإدارية في المستقبل.

١٤- وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للتقدم الواضح الذي أحرزه المكتب في تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في المستويات العليا، مع ملاحظة أنه لا يزال يتعين عمل الكثير في هذا الصدد. ورحب عدة متكلمين بتنفيذ برنامج المساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة. وأعرب عدد من المتكلمين عن تقديرهم للجهود التي يبذلها المكتب لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامجهم وأنشطتهم. وفيما يتعلق بوضع ونشر الصيغة النهائية للاستراتيجية المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخطة عملها، أشار عدة متكلمين إلى الحاجة إلى توفير معلومات حديثة عن تنفيذ هذا المشروع وأثره. وطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى اللجنة بشأن التدابير الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين، ولا سيما على المستويات العليا ومستويات صنع السياسات.

١٥- وشدد عدة متكلمين على أن المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي المتساوي ينبغي أن يكونا ركيزتين أساسيتين، على نفس القدر من الأهمية، في سياسة الموارد البشرية للمكتب. وشدد عدد من المتكلمين على أن لدى البلدان النامية مهنين مؤهلين بما يلزم من القدرات التقنية والخبرات العملية المطلوبة، وطلب إلى المكتب أن يضع تدابير ملموسة لتصحيح اختلال التوازن في التمثيل الجغرافي، بما يشمل التواصل مع المرشحين المناسبين من البلدان النامية بالاستعانة بشبكة مكاتبه الميدانية وغير ذلك من السبل. وذكر عدد من المتكلمين أن الجدارة والكفاءة ينبغي أن يكونا أساس التوظيف، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأهمية تعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن وفقاً للمادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة.

١٦- وأشار عدّة متكلّمين إلى ضرورة بذل جهود ملموسة ومستدامة لزيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما من البلدان غير الممثّلة والمثّلة تمثيلاً ناقصاً، في تكوين ملاك موظفي المكتب. ودعا عدّة متكلّمين المدير التنفيذي للمكتب إلى بذل جهود هادفة لضمان التمثيل الجغرافي العادل، بما في ذلك في الفئة الفنية والمستويات العليا ومستويات صنع السياسات، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن إلى اللجنة. وشددوا أيضاً على ضرورة إدراج بند دائم في جدول أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعته المالي، بغية إجراء استعراض منتظم للتقدم الذي تحرزه الأمانة في ضمان التمثيل الجغرافي العادل. وطُلب إلى المكتب أن يواصل تقديم بيانات مصنفة وحديثة عن تكوين ملاك الموظفين الجنساني والجغرافي في الأمانة.

١٧- وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن من الممكن والضروري تحسين أساليب عمل اللجنتين، وأن اللجنتين يمكن أن توافقا على نقطتين إجرائيتين من خلال مكثيهما الموسعين، وهما تحديد موعد بدء التسجيل في قائمة المتكلّمين وعدم التفريق إلا بين المتكلّمين من أصحاب المراتب الوزارية والمتكلّمين الآخرين.

باء- الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٨- أحاطت اللجنة علماً، أثناء الجلسة المشتركة المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بمقرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٦/٢٠١٧، الذي قرّر فيه المجلس تجديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعته المالي حتى موعد دورتي لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية المزمع عقدهما في النصف الأول من عام ٢٠٢١، وانتخبت إغناسيو بايلينا رويث (إسبانيا)، ومعتز خالد علي عبد الهادي (مصر)، رئيسين للفريق العامل وفقاً للإجراءات المبينة في قرار لجنة المخدرات ١٣/٥٢ وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨.